

Distr.: General
29 November 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٤٢

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة غونزالز

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريات الثاني والثالث المقدمان من شيلي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثاني والثالث المقدمان من شيلي
(CEDAW/C/CHI/2 and 3, CEDAW/C/1999/II/CRP.1/)

(Add.2)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلست السيدة بيلباو (شيلي) إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة بيلباو (شيلي): قدمت التقريرين الدوريين الثاني والثالث لشيلي (CEDAW/C/CHI/2 and 3, CEDAW/C/1999/II/CRP.1/Add.2)

١٩٤٩، أظهر بلدها اهتمامه بوضع المرأة حيث المكتب القانوني للمرأة، ثم أتبعه بالمكتب الوطني للمرأة عام ١٩٥١. واستمر تطور الوكالات الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة حتى نهاية الستينات من القرن العشرين، حين تولى النظام العسكري مقاليد الأمور في عام ١٩٧٣. وقد انخفضت المشاركة الشعبية بحدّة في تلك المرحلة، وأصبحت السياسات المتبعة حيال المرأة موجهة نحو الرعاية بشكل أساسي. وقد كان الغرض الأساسي من الأمانة الوطنية للمرأة، التي تشكلت من منظمات تقوم على العمل التطوعي، هو تعزيز إيديولوجيا الحكومة العسكرية. ورغم أن الكثير من النساء، عُدن في ذلك السياق، إلى البيت، فقد بدأت بخطى بطيئة وإن كانت واثقة يشاركن في المنظمات الداعية إلى الديمقراطية. كما أن الأزمة الاقتصادية في ثمانينات القرن العشرين قد دفعت بالكثيرات إلى ساحة العمل لمساعدة أسرهن على البقاء.

٣ - وأضافت أن شيلي عادت للانضمام إلى المجتمع الدولي في عام ١٩٩٠ مع عودة الديمقراطية، وإن ظلت تعاني

من مشكلة كبرى ألا وهي: انقطاع الحوار الثقافي لمدة ٢٠ سنة تقريباً. ولقد فرضت تلك العزلة الطويلة عائقاً ليس فقط أمام دمج المنظور الجنساني في السياسة العامة، بل أمام صنع التغييرات الضرورية لتحسين وضع المرأة. ومع ذلك قد أمكن النهوض من بعض النواحي بوضع المرأة خلال العقد الماضي بإنشاء المكتب الوطني لشؤون المرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وهذا المكتب هو وكالة عامة يحمل مديرها رتبة وزير كعضو في ديوان الرئاسة. وللمكتب ميزانية مستقلة تم تمويلها في البداية على نحو رئيسي من خلال التعاون الدولي؛ وحالياً تغطي الحكومة ٩٠ في المائة من تمويله.

٤ - ومضت قائلة إن مهمة المكتب هي التعاون مع الفرع التنفيذي في تصميم وتنسيق السياسة العامة لوضع حد للتمييز ضد المرأة في الأسرة وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن ثم، فالجانب الأكبر من عمله مشترك بين القطاعات بحكم طبيعته. وفي الوقت نفسه، يقترح إصلاح الأنظمة السارية. وقد دججت خطة لفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، لكفالة تكافؤ الفرص للمرأة في برنامج الحكومة وكانت الأداة الرئيسية لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. والواقع أن قدراً كبيراً من التقدم المحرز يعود إلى تحديث العملية التي كان البلد يمر بها. وقد واكب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها ثمانينات القرن العشرين زيادة كبيرة في عدد النساء في قوة العمل مما ترتب عليه تحسن الخدمات في مجال الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة. كما أن المنظمات الدولية قد أثرت في الحوار العام، الذي شمل مواضيع كانت تعتبر في السابق من المسائل الخاصة، مثل العنف المنزلي.

٥ - وأضافت أن من بين التحديات المستقبلية التي تواجهها المرأة في شيلي الحصول على فرص اقتصادية وعلى

أيضا أن يتابعوا تلقي التدريب من منظور جنساني للخروج عن نمط توجيه النساء نحو ميادين معينة من الدراسة.

٨ - وقالت إن منع حمل المراهقات قضية أخرى تحتاج إلى المعالجة على نحو أكثر فعالية. ورغم أن معدل الخصوبة قد انخفض في شيلي، زاد عدد الأطفال المولودين لأمهات مراهقات، فهو يمثل ١٤,٦ في المائة من المواليد في عام ١٩٩٦. والدولة تعالج القضية بأسلوب شامل وتتخذ تدابير وقائية محددة في النظام المدرسي والخدمات الصحية. وفي هذا الخصوص، أطلق المكتب الوطني لشؤون المرأة، بالتعاون مع وزارتي التعليم والصحة، الأيام الخاصة للحوار بشأن الصحة العاطفية والجنسية. ومع نهاية العام، سيشمل ذلك البرنامج، الذي يركز على تعليم الشباب العناية بأنفسهم وتمكينهم من اتخاذ موقف مسؤول تجاه الجنس، ٥٠ في المائة من جميع المؤسسات التعليمية العامة في البلد.

٩ - وتطرقت إلى موضوع الرعاية الصحية والتأمين الصحي، فذكرت أن شيلي تكاد تتساوى مع البلدان المتقدمة النمو من حيث نوعية الرعاية الأساسية التي توفرها. فمعدل الوفيات النفاسية يبلغ ٠,٢ في المائة من كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وأضافت أن التحسينات في ذلك المجال قد خفضت إلى حد كبير سوء التغذية بين الأطفال حتى سن السادسة من العمر، رغم أنه خلال الفترة قيد النظر بدأت تظهر مشاكل زيادة الوزن.

١٠ - وأشارت إلى أن هناك مشكلة رئيسية أخرى تتعلق بالصحة العامة في شيلي ألا هي الإجهاض المستحث، الذي يشكل السبب الرئيسي الثاني للوفيات النفاسية. ويقدر أن ٢٥ في المائة من جميع حالات الحمل تنتهي بالإجهاض. والإجهاض بجميع أشكاله محظور ويعاقب عليه القانون. والمخاطر الطبية المرتبطة بالإجهاض بسبب الظروف السرية التي يتم فيها، غالبا ما تتركز في القطاعات منخفضة الدخل.

فرص العمل. ورغم أن الفجوة بين نسبة الرجال والنساء في القوى العاملة قد تضاعفت، إلا أن النساء ما زلن يكسبن، كمتوسط، ٢٩ في المائة أقل من الرجال. ويمثل القضاء على الفقر المدقع أحد الالتزامات الرئيسية للحكومات الديمقراطية، وقد تمكن كثير من الأسر الفقيرة من تحسين مستوى معيشتهم بسبب المساهمة الاقتصادية للنساء. وهكذا، أصبح برنامج التدريب المهني الوطني للمرأة المنخفضة الدخل، وخاصة ربات الأسر المعيشية، البرنامج الاجتماعي الرئيسي للقضاء على الفقر في شيلي. كما أنشئت برامج للعمال الموسميين الذين يعانون من وضع غير مستقر على نحو خاص. وعدلت قوانين العمل على نطاق واسع لتعزيز تكافؤ فرص الحصول على عمل وشروط العمل الآمنة والمسؤولية المشتركة عن الأسرة وحماية الأمومة.

٦ - واستطردت قائلة إن التعليم هو المفتاح لتحقيق تكافؤ الفرص والتنمية. ومن منجزات التحاق الذكور والإناث سواسية بجميع مستويات النظام التعليمي من المدرسة الابتدائية وحتى إتمام الدراسة الجامعية. وقد تم القضاء على الأمية بالفعل باستثناء بين النساء المتقدّمات في السن، وخاصة في المناطق الريفية، واللواتي صممت برامج تعليم الكبار من أجلهن. وقد بلغت نسبة التحاق الأطفال بين سن ٦ إلى ١٢ سنة ١٠٠ في المائة بالفعل، مما يمثل تحسنا ملحوظا في المناطق الريفية. ويبقى حوالي ٨٠ في المائة من البنات بين سن ١٣-١٩ سنة في المدرسة. ويترك تقريبا العدد نفسه من البنات والصبيان، من الأسر المنخفضة الدخل، المدرسة في وقت مبكر ليساهموا اقتصاديا في الأسرة المعيشية، وعادة ما يفعل الصبيان ذلك من خلال العمل بأجر والبنات من خلال العمل المنزلي.

٧ - وفيما يتعلق بتكافؤ الفرص في مجال التعليم، قالت إن من المفروض أن تعالج السياسة العامة قضيتي نوعية التعليم والتمييز الناشئين عن المحتوى وطرق التعليم. وعلى المعلمين

الاقتصاد الشامل حيث يتركز نشاطهن في مجالات التعليم والصحة والأسرة والعدل.

١٣ - وأضافت أن النساء يواجهن عقبات في الوصول إلى مناصب قيادية في الأحزاب السياسية، رغم أنهن يرشحن لها. ولم يتم إدراج سياسات الإجراءات التصحيحية في قوانين شيلي، رغم أنها تُطبق داخل الأحزاب السياسية. وفي ذلك الخصوص، لم يلق مشروع قانون تم اقتراحه في عام ١٩٩٧ ويحدد حصصاً معينة لمشاركة النساء في الكونغرس، التأييد الضروري في البرلمان. وعلاوة على ذلك، فإن التحديث الجاري في الإدارة العامة قد وُفّر - بين أمور أخرى - ما يلزم لكفالة تكافؤ الفرص بين الموظفين الحكوميين من الذكور والإناث.

١٤ - وفيما يخص إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الجنسانية، قام المكتب الوطني لشؤون المرأة بجهود كبيرة لإبراز وجود التمييز، وقد أكد على الحاجة إلى دمج المنظور الجنساني في جميع الأنشطة الاجتماعية. وساعدت الدولة في شيلي، من خلال المكتب الوطني لشؤون المرأة، على تعزيز المساواة في الحقوق بين النساء والرجال. وينعكس هذا على نحو رئيسي في عدد الاتفاقات مع مختلف الوزارات والبلديات، وفي عدد اللجان الوزارية التي شارك فيها المكتب الوطني لشؤون المرأة إما كمنسق أو كعضو فعال.

١٥ - ومضت قائلة إن المكتب الوطني لشؤون المرأة يؤدي دوراً متنامياً في زيادة وعي موظفي الحكومة وتدريبهم على دمج المنظور الجنساني في التخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب الوطني بالدعاية لحقوق المرأة بتعزيز عمل مراكز المعلومات المعنية بحقوق المرأة في جميع العواصم الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يعلن المكتب عن حقوقهن من خلال البرامج الإذاعية في كل أنحاء البلد.

وذكرت أن الاستراتيجية الأساسية التي تتبعها الحكومة في منع الإجهاد وتحجيم تبعاته هي تنظيم الأسرة مع تعزيز مفهوم الأبوة المسؤولة. بما يسمح للأزواج أن يتخذوا القرارات بشأن حالات الحمل والولادة المرغوب فيها.

١١ - وقالت إن السبب في ربط التأمين الصحي على نحو وثيق بدخول النساء سوق العمل هو أن أغلبية النساء ما زلن منشغلات في العمل المنزلي باعتبار أنه نشاطهن الرئيسي. لذلك، فإن وصولهن إلى نظام التأمين الصحي يكون بصفتهن معالات. ففي عام ١٩٩٦، كان لـ ٢٦ في المائة من الزوجات المعتبرات "عاطلات" إمكانية الوصول إلى النظام الصحي كمعوزات فحسب. ومن ناحية أخرى، فإن ١٣ في المائة من الزوجات العاملات قد تلقين الرعاية كمعوزات، بما أنهن، كموظفات، لديهن إمكانية الاستفادة من خطة التأمين الصحي الخاصة بهن، مما يمنحهن خيارات أفضل للرعاية الصحية. وهكذا فإن أي سياسة مصممة لتحسين دخول المرأة سوق العمل هي سياسة ذات تأثير مباشر على خيارها لحماية صحتها.

١٢ - وتطرقت بعد ذلك إلى مسألة المشاركة في الحياة العامة، فذكرت أنه رغم أن عدد النساء الذين أدلين بأصواتهن أكثر من الرجال، فإنهن لسن ممثلات على نحو متساو على مستويات صنع القرار. ومع ذلك، ازداد عدد النساء المنتخبات للكونغرس والمناصب البلدية، وكذلك عدد النساء في المناصب التقنية والفنية وسلك القضاء والإعلام والأعمال التجارية. وبغض النظر عن مثل هذا التقدم، فإن المرأة ما زالت تجد صعوبات في تأمين الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار في المجالين الاقتصادي والسياسي. وقالت إنه لم يسبق لامرأة أن عملت كرئيسة لمجلس الشيوخ أو مجلس النواب، كما لم تصل أي امرأة إلى المحكمة العليا. ولقد انخرط القليل من النساء في قضايا مثل الأمن الوطني وسياسة

أخرى نحو الأمام من خلال القانون رقم ١٩,٥٨٥ لعام ١٩٩٨ الذي عدل القانون المدني والقوانين الأخرى المتعلقة بالبنوة، وكان الإصلاح الأهم والأكثر جذرية خلال القرن كله في مجال قوانين الأسرة.

١٩ - كان ذلك القانون حيويًا في بلد تصل فيه نسبة الأطفال غير الشرعيين إلى ٤٠ في المائة من عدد الأطفال، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية سلبية. وبموجب القانون الجديد، ستكون لجميع الصبيان والبنات الحقوق نفسها في الإرث والإعالة والتمثيل القانوني. لقد أرسى مبدأ الاستقصاء الحر للأبوة وأقر بجميع أنواع الأدلة، بما في ذلك الدليل البيولوجي. ولا تزال مشاريع قوانين أخرى معلقة، وهي تتصل بقضية قانون المرأة والأسرة، بما في ذلك مشروع يؤسس محاكم للأسرة، وآخر يتناول الجرائم الجنسية، ويعاقب بوجه خاص على الاغتصاب في إطار الزواج، ومشروع قانون يتعلق بالتبني.

٢٠ - وقالت إن شيلي تسعى إلى إرساء نظام جنساني جديد يلغي القانون المبني على التمييز والخضوع والاستبعاد السياسي والعنف وتدني قيمة المرأة. ويجري في هذا الخصوص، وضع خطة جديدة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وهي تغطي فترة تمتد ١٠ سنوات، وتساهم فيها جميع قطاعات المجتمع. وأضافت أن التحدي المستقبلي يشمل معالجة الحاجة إلى تغيير اجتماعي ثقافي بعيد المدى، وهو مطلوب للقضاء على التمييز والسماح بإدخال ثقافة استقلال المرأة اقتصاديًا ومساواتها مع الرجل وإنصافها. وهناك تحديات أخرى تتضمن إعادة تشكيل الأسرة لتعزيز حضور الذكر ودمج النهج الذي تراعى فيه الفروق بين الجنسين في جميع السياسات العامة.

٢١ - الرئيسة: هنأت الحكومة على مشروع القانون الذي أرسلته إلى الكونغرس لتعديل الدستور بحيث يتضمن اعترافًا

١٦ - وقد أُتخذت خطوات واسعة ومهمة في الإصلاحات القانونية والدستورية. ولم يكن لعدد الإصلاحات تأثير إيجابي فحسب على نوعية حياة المرأة، ولكنه أدى أيضًا إلى تحسُّن وضعها وخفَّف من اتساع الفجوة بين الجنسين في مختلف المجالات. وفي هذا الخصوص، وافق الكونغرس في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٩، على تعديل المادة ١ من الدستور، فأحل كلمة "شخص" محل كلمة "رجال" وعدل المادة ١٩ التي تنص صراحة على أن الرجال والنساء متساوون أمام القانون. كما صيغت مشاريع قوانين تتعلق بإصلاحات في مجال العنف المنزلي والبنوة والمشاركة في الملكية والعمل.

١٧ - وقالت إن معظم العمل التشريعي تم خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، وقت اعتماد جميع هذه القوانين، باستثناء القانون المتعلق بالتحرش الجنسي. وقد اضطر المكتب الوطني لشؤون المرأة لدى تطويره لجدول أعماله التشريعي إلى أن يأخذ في الاعتبار الميل إلى المحافظة في البلد في بعض القطاعات، وكذلك تركيبة مجلس الشيوخ، الذي ليس للحكومة أغلبية فيه، جزئيًا بسبب أعضاء مجلس الشيوخ المعينين. وكان الإصلاح التشريعي الأخير معلماً على طريق النهوض بحالة المرأة الشيلية وهو نتاج لعولمة المسائل الثقافية. وأضافت أن تلك المبادرة الهامة في الاستخدام الملائم للغة لا بد أن تمتد إلى مجالات أخرى مثل المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

١٨ - واستطردت قائلة إن القانون المتعلق بالعنف المنزلي، الذي عرّف مثل هذا العنف بأنه سوء المعاملة الذي يؤثر على الصحة الجسدية أو العقلية لأي عضو في الأسرة، يُعد إنجازًا اجتماعيًا وثقافيًا رئيسيًا، بما أن النساء في واحد من كل أربعة بيوت في شيلي يتعرضن للعنف. لذلك كان من الضروري وضع جزاءات للمعاقبة على مثل هذا السلوك. وهناك نتيجة هامة أخرى للقانون ألا وهي إنشاء اللجنة الوزارية المعنية بمنع العنف في الأسرة. وتحققت خطوة رئيسية

٢٤ - وقالت إن نجاح المكتب الوطني لشؤون المرأة في كثير من المجالات أظهر أن الوكالة قد خططت لها جيدا، وأنها تتمتع بالدعم السياسي ولها وظائف محددة جيدا. وقد ذكرت ممثلة شيلي أنه لما كانت مهمة المكتب الوطني لشؤون المرأة هي التعاون مع الفرع التنفيذي ومختلف الهيئات الحكومية بحكم كونه المنظمة السياسية الرئيسية المعنية بوضع السياسة العامة المتعلقة بقضايا المرأة، فإنه لم يعمل مباشرة مع النساء. ومع ذلك، فقد يكون مفيدا نقل التركيز نحو المزيد من العلاقات والحوار المباشرين بينه وبين الكثير من المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية في الميدان، على أن يراعى بوجه خاص ما ورد في منهاج عمل بيجين من تأكيد لأهمية الصلة مع المجتمع المدني. ومن الغريب أن تقارير شيلي سككت عن بيان دور المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية في البلد. فمن المعروف أن النساء الشيليات كان لهن دائما دور في التنمية الوطنية، في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، واللجنة مهمة بمعرفة المزيد عن ماهية دورهن منذ إرساء الديمقراطية.

٢٥ - وأضافت أن برنامج منع حمل المراهقات (التقرير الثالث، الصفحتان ١٥ و ١٦) لم يحقق النتائج المتوقعة، لأن حمل المراهقات قد زاد. وتفسير ذلك لا يمكن أن يكون فقط التربية الجنسية غير الملائمة في المدارس أو عدم توفر إمكانات الحصول على وسائل منع الحمل. وبما أن البنات في شيلي يحملن في أعمار صغيرة بشكل لا يكاد يُصدق، فإن المشكلة تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل المكتب الوطني لشؤون المرأة والمنظمات الأخرى المعنية، كما يجب أن تكون وسائل منع الحمل متاحة بشكل مفتوح، مع الانتباه إلى تأثير الكنيسة الكاثوليكية في هذه المسألة في شيلي شأنها شأن بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. ويتوجب أن نلاحظ أن التعقيم - وهو قرار شخصي تماما تتخذه المرأة، كما أنه واحد من حقوقها في الإنجاب - يتطلب حاليا إذن الزوج بموجب القانون في

صربيا بالمساواة القانونية بين النساء والرجال (التقرير الثالث، الصفحتان ٨-٩). وقالت إن هذا التزام ضخم وسوف يلهم بلدانا أخرى بأن تحذو نفس الحذو. كما تستحق الحكومة الثناء لتصديقها على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦، ولاعتمادها خطة الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ الخاصة بكفالة تكافؤ الفرص للمرأة (التقرير الثالث، الصفحة ١٢) والتي نصت على برامج تدريبية ستكون مفيدة في غرس النهج الذي تراعى فيه الفروق بين الجنسين لدى المسؤولين الحكوميين.

٢٢ - وأضافت أن البرنامج الذي أعدته الحكومة لتوفير التدريب المهني على الصعيد الوطني للنساء ذوات الدخل المنخفض، وخاصة النساء اللواتي هن ربات أسر معيشية (التقرير الثالث، الصفحة ١٢)، سيكون له أثر كبير في التخفيف من حدة الفقر في البلد. كما أن برنامج التعاملات الموسميات (التقرير الثالث، الصفحة ٣٢) قد لبي احتياجا، لأنهن يشكلن بالفعل جزءا كبيرا من القوى العاملة. إن الحماية التي تقدمها شيلي للعاملات المنزليات يُعد نموذجا جيدا يمكن أن تحتذيه البلدان الأخرى أيضا، بما أن تلك الفئة من النساء هي غالبا الأكثر حرمانا.

٢٣ - وفيما يتعلق بتوفير مرافق رعاية الطفل للأمهات العاملات، على أن يدفع أرباب العمل رسومها إذا ما كانت لديهم ٢٠ عاملة أو أكثر، يبدو أن كثيرا من أرباب العمل ييقون عدد النساء في القوى العاملة دون ٢٠ امرأة تجنبا لتقديم استحقاقات من هذا القبيل. وربما يكون الحل لمثل هذا التطور الذي يؤدي إلى نتائج عكسية هو منح تلك الاستحقاقات للرجال والنساء سواسية. وقد تساءلت ما إذا كان برنامج ملكية النساء الريفيات للأرض مفتوحا بالتساوي للنساء ذوات العرق المختلط ونساء الشعوب الأصلية، حيث أن الهدف النهائي للجميع هو الوصول إلى ذات الحجم والنوعية التي يتاح للرجال الوصول إليها.

شيلي، وعلى الحكومة أن تدرس الإصلاح في هذا المضمار. وتساءلت عما إذا كانت قد اتخذت أي إجراءات بشأن مشروع القانون الذي لم يُبت فيه والذي يغير التوصيف القانوني لبعض الجرائم الجنسية وطريقة المحاسبة عليها (التقرير الثالث، الصفحة ١٢).

٢٦ - السيدة أبাকা: أشارت إلى مشاركة مندوبة شيلي في أعمال الفريق العامل المعني بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية التابع للجنة وضع المرأة مشاركة فعالة تبدّت فيها قوة إدراكها للمنظور الجنساني، وقالت إنها تأمل في أن تؤيد شيلي اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول وأن تصدق عليه بعد ذلك. وقالت إنها تضم صوتها إلى الرئيسة فيما أبدته من تعليقات على القضايا الصحية، فلاحظت أن شرط موافقة الزوج على التعقيم الطوعي قد أضيف إلى اللوائح بناء على حض من وحدات الصحة العامة في شيلي. وأضافت أن مقدمي الخدمات الصحية ليسوا، فيما يبدو، على بينة بالحقوق الإنجابية للمرأة وقد يلزمهم بعض التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ففي الشرط المذكور آنفا مخالفة للمادة ١٢، الفقرة ١ والمادة ١٦ (هـ) من الاتفاقية. وعلى الحكومة أن تنظر في تعديل ذلك البند وبعض البنود الأخرى المتعلقة بالحقوق الإنجابية وستجد أن التوصيتين العامين للجنة رقم ٢١ و ٢٤ مفيدتان أيضا.

٢٩ - السيدة أنشار: قالت إن التقرير قصر عن معالجة وجه هام من أوجه المادة ٥. ففي رأيها أن المشاركة الأقل للمرأة في سلك القضاء والحياة السياسية والخدمة المدنية، ومعاملة المرأة بموجب القانون تشير بوضوح إلى أن القبولية النمطية لدور المرأة عائق أساسي أمام النهوض بها في شيلي. وما لم تواكب الإصلاحات الدستورية تغييرات ثقافية، فإنها قد تخفق أو قد تفضي إلى نتائج فجائية غير مقصودة. ورغم أن قوانين العمل المناهضة للتمييز، مثلا، موجودة، إلا أن ترقية النساء غالبا ما تعيقها المواقف والسلوكيات الثقافية.

٣٠ - وأضافت أن القوانين التي تحظر العنف ضد المرأة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العنف ضدها، لأن الرجل بالتالي يرى في المرأة تهديدا للأفكار التقليدية عن الذكورة. وهكذا كان من الضروري تصميم برنامج للرجال، يهدف إلى تغيير العناصر الغالبة في الثقافة الذكورية. ومثل هذه المبادرات التي تزيد الوعي هامة بشكل خاص في الثقافات التي ثبت فيها أنه من الصعب تغيير الهياكل السياسية. وقالت إنها تود أن تعرف ما هي التدابير أو البرامج التي التزمت بها شيلي

٢٧ - ومضت قائلة إن منع الحمل يمثل مشكلة بسبب التأثير القوي للكنيسة في المجتمع والحكومة في شيلي. ورغم ذلك، وجدت الحكومة لزاما عليها أن تكفل للجميع التمتع بحق الصحة الجيدة، بما في ذلك الصحة الإنجابية؛ وكان عليها أن تتصرف كحكومة علمانية، كما كان متوقعا في بلد عالي التنمية مثل شيلي. وعلى أي حال، ليس من الصعب وضع تشريع يبيح اللجوء إلى وسيلة عاجلة لمنع الحمل تكون في المتناول بعد الاغتصاب، الأمر الذي ثبتت فعاليته عموما بنسبة ٩٠ في المائة.

٣٣ - السيدة كارترايت: أعربت عن قلقها العميق إزاء القوانين والسياسات التي تنظم وضع المرأة في الحياة الخصوصية في شيلي. وقالت إن الإجهاض حُظر قرب نهاية النظام الاستبدادي، الأمر الذي كانت له آثار سلبية خطيرة على المرأة. فشيلي لديها أعلى نسبة من حالات الإجهاض غير المشروعة في أمريكا اللاتينية. كما أن ربع الوفيات النفاسية سببها عمليات الإجهاض غير المأمونة، وهذا العدد يرتفع باطراد. وبما أن النساء يخضعن لأحكام بالسجن بسبب الإجهاض، فإن الشرط الذي يقضي بقيام الأطباء بالتبليغ عن عمليات الإجهاض التي يعرفون بها في المستشفيات أمر خطير أيضا على صحة المرأة. وعلاوة على ذلك، توحى مشكلة العنف ضد النساء، وهي مشكلة حادة في شيلي، بأن الكثير من النساء قد يحملن بالإكراه.

٣٤ - وأضافت أن جهود الحكومة الرامية إلى تحسين تشريعات العنف المنزلي نجم عنها نظام محاكم مكتظ؛ والقضاة لا يتم اختيارهم بسبب مراعاتهم للقضايا الجنسانية ولا هم يتلقون تدريباً في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أن حملة كبيرة قد شنت من قبل القوى المحافظة، بما في ذلك الكنيسة، لمنع الموافقة على مشروع قانون الطلاق. ورغم أن التشريع الذي ينظم تقسيم الممتلكات بين الزوجين وحق التصرف فيها خلال الزواج ليس حالياً بالقضية الكبرى، فإنه سيكتسب أهمية أكبر بعد اعتماد تشريع الطلاق.

٣٥ - وأشارت إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز محاكم الأسرة، واختيار وتدريب القضاة، ووضع سياسات سليمة بشأن الطلاق والإجهاض والتصرف في الممتلكات خلال الزواج وبعده، وحماية حقوق المرأة فيما يخص رعايتها لأطفالها. وأخيراً، عبرت عن تأييدها الخالص لجهود المكتب الوطني لشؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية في شيلي المشاركة تنفيذاً للاتفاقية.

لإرهاف وعي القادة السياسيين والقادة المجتمعين والفئات الاجتماعية بمسألة المساواة بين الجنسين.

٣١ - السيدة عويج: أثنت على حكومة شيلي لتقريرها الصريح والشفاف. وأثنت أيضاً على جهودها في مجال القضاء على الفقر، ومكافحة العنف ضد المرأة، ودمج النهج الجنساني لحقوق المرأة في جميع القطاعات. ولكنها أعربت عن قلقها إزاء مشكلة حمل المراهقات وحظر الإجهاض التي تعوق التمتع بحقوق التعليم والصحة والحياة السوية. وقالت إن حماية تلك الحقوق هي مسؤولية الدولة وحدها. ويجب وضع برامج لتثقيف الفتيات الصغيرات في مجال الصحة الإنجابية بما يمنع الحمل في سن مبكرة. وينبغي للحكومة، التي تطلب من المدارس الحكومية إعادة قبول الفتيات بعد أن يضعن حملهن، أن تنظر في الاستفادة من نظام منح التراخيص للمدارس الخاصة في الضغط عليها للامتثال. وقالت إن الإجهاض مسألة بالغة الأهمية تؤثر على الحق في الصحة والحياة. الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن السبب في حظر حتى الإجهاض لدواعي العلاج.

٣٢ - وأضافت أن خطوات هامة قُطعت على طريق حماية الحقوق المتعلقة بالحياة الأسرية: فأصبح جميع الأبناء، سواء ولدوا داخل إطار الزواج أو خارجه، يعتبرون أبناء شرعيين. ويتوقع من الأزواج أن يلتزموا بمبدأ المسؤولية المشتركة؛ وقد حل مفهوم سلطة الوالدين محل السلطة الأبوية. أما سن الزواج، فرغم أنه ما زال منخفضاً، لم يعد مختلفاً بالنسبة للصبيان والبنات، ولم يعد مطلوباً من المرأة الحصول على إذن من زوجها لممارسة مهنة ما. ومع ذلك، ورغم أن مشروع القانون الذي سيشرع الطلاق قد وافق عليه مجلس النواب في عام ١٩٩٧، فإنه لم تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الشيوخ. وتساءلت عن أسباب التأخير، وعمّا إذا كانت أسباب إجرائية أم ثقافية أم دينية. وحضت حكومة شيلي على مضاعفة جهودها لتقنين الطلاق.

٣٦ - السيدة كورتي: قالت إن حكومة شيلي حققت تقدماً ملحوظاً في توفير فرص متساوية للنساء في السنوات التسع من الحكم الديمقراطي. وقد أثار إعجابها مشاركة المرأة في القوى العاملة، والمحو شبه الكامل للأمية، وحملة القضاء على الفقر. إلا أنها أعربت عن اعتقادها بأنه لكي يكتسب المكتب الوطني لشؤون المرأة، الذي مديره برتبة وزير، السلطة الكافية لإحداث تغيير حقيقي، فلا بد من الارتقاء به إلى وضع وزارة. الأمر الذي من شأنه أن يسلط مزيد من الضوء على المنظمات غير الحكومية العاملة معه.

٣٧ - وأضافت أنه يشق عليها، شأنها شأن سائر أعضاء اللجنة، وجود الحظر على الطلاق والإجهاض. وأردفت قائلة إنه يتوجب على شيلي أن تتفكر في إعادة النظر في مفاهيمها عن الحق في الحياة، نظراً للأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يتوفين نتيجة عمليات الإجهاض غير المشروعة. واختتمت قائلة إنه رغم أن الحكومة قد أيدت القضايا العامة الكبيرة التي أثارها المنتدى الدولي مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فعليها الآن أن تهتم بحماية حقوق المرأة في حياتها الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.